

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

دورة الأونكتاد العاشرة

اجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى بشأن التجارة والتنمية:
توجيهات للقرن الحادي والعشرين

التعاون الإقليمي في بيئة عالمية متغيرة:
النجاح والإخفاق في شرقي آسيا



Distr.
GENERAL

TD(X)/RT.1/10
23 December 1999
ARABIC
Original: ENGLISH

دورة الأونكتاد العاشرة

اجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى بشأن التجارة والتنمية:
توجيهات للقرن الحادي والعشرين

بانكوك، ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٠

التعاون الإقليمي في بيئة عالمية متغيرة:
النجاح والإخفاق في شرقي آسيا*

وثيقة أعدها إيبي يامازاوا
جامعة هيتوتسوباشي ومعهد الدراسات الاقتصادية/المنظمة اليابانية
للتجارة الخارجية، طوكيو

إن الآراء المعرب عنها في هذه الوثيقة هي آراء الكاتب ولا تعكس بالضرورة آراء أمانة

*

الأونكتاد.

(A) GE.99-54576

خلاصة

لقد أصبحت البلدان النامية حتماً مشاركة في عملية العولمة اليوم. ولما كانت التنمية الاقتصادية قد نُقلت من الاقتصادات المتقدمة إلى الاقتصادات النامية من خلال تنقلات ورؤوس الأموال والتكنولوجيا، فإنه بإمكان العولمة أن تعجل عملية النقل هذه وتعود بالنفع على الاقتصادات النامية. غير أن الاقتصادات النامية ليست جميعها في وضع يسمح لها بتحقيق كسب من العولمة، ذلك أنها لم تطور بعد آلية السوق للكسب تماماً من الفرص التي توفرها. وتشكو بعض البلدان من احتكاك بين المعايير العالمية والقيم المحلية في عملية تعريض اقتصاداتها ونظمها الاجتماعية للمنافسة العالمية. وبالإضافة إلى ذلك ترافق العولمة حتماً قيود عالمية وتزيد من تضخيمها الاضطرابات في توريد وتنقلات عوامل الانتاج التي تُعَدّ البلدان النامية سريعة التأثر بها بشكل خاص. ويحتاج الأمر إلى استجابة متروية للعولمة لكي تستفيد الاقتصادات النامية من منافعها وتتجنب آثارها الضارة.

وتلقي هذه الورقة نظرة عامة على تجارب الاقتصادات النامية في شرقي آسيا استجابة لتحدي العولمة، وتبحث في كيفية مساعدة التعاون الاقليمي لها. ولقد نمت الاقتصادات النامية في شرقي آسيا بسرعة طوال عقد حتى عام ١٩٩٧ في ما كان يعتبر استجابة ناجحة للعولمة. وقد أفادت هذه الاقتصادات من أمور أساسية جيدة مثل ارتفاع معدلات الادخار، وتقاليد العمل المتشددة، وروح المبادرة النشطة. وفي نفس الوقت كان نموها السريع يعزى بشكل مباشر إلى التجارة والاستثمار النشطين من خلال مؤسسات اقتصادية مفتوحة وتثبيت أسعار عملاتها الفعلي بمقايستها بدولار الولايات المتحدة. غير أن نموها السريع توقف فجأة بسبب أزمة العملات الآسيوية في منتصف عام ١٩٩٧، وعانت هذه البلدان من انتكاسة خطيرة في اقتصادها الحقيقي خلال ١٩٩٧/١٩٩٨. وقد اعتبرت هذه الانتكاسة استجابة فاشلة للعولمة بسبب عدم استقرار تدفقات رؤوس الأموال وعجز الهياكل الاقتصادية، وكذلك ضعف الأنظمة المالية.

ولم تتمكن تجمعات التعاون الاقليمي في شرقي آسيا، مثل منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا، التي تعززت تدريجياً خلال فترة نموها السريع، من منع حدوث الأزمة الاقتصادية الآسيوية. ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، الذي يتألف من أعضاء من كل من البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء، له جدول أعمال فريد من نوعه يجمع بين جهود التحرير والتيسير والتعاون الاقتصادي والتقني. والتيسير، مثل تنسيق الاجراءات الجمركية والتوفيق بين القواعد والمعايير، يعزز أثر العولمة، في حين أن تقديم المساعدة التقنية لتنمية الموارد البشرية ورفع مستوى العلم والتكنولوجيا يساعد على بناء القدرات. ويمكن استخدام ذلك لمساعدة البلدان النامية الأعضاء فيه على مواصلة انتهاج سياساتها الاقتصادية المفتوحة و، في نفس الوقت، منعها من الوقوع ضحية الآثار المعادية الناتجة عن الاضطرابات العالمية.

وتختتم هذه الورقة بسلسلة من التوصيات بالاجراءات اللازمة على المستويات الوطني والاقليمي والعالمي لمعالجة بعض الآثار الضارة للعولمة ولتمكين الاقتصادات من الاستفادة من الفرص العديدة التي تتيحها.

المحتويات

الصفحة

.....	خلاصة
١	أولاً - الاقتصادات النامية في سياق العولمة
٢	ثانياً - النهج الاقليمي: نظرة عامة
٢	ألف - السياسات الاقتصادية المفتوحة
٣	باء - انتشار النزعة الاقليمية
٤	جيم - نهج عملي جديد
٥	ثالثاً - "معجزة" شرق آسيا: استجابة ناجحة للعولمة
٦	رابعاً - الأزمة الاقتصادية لشرق آسيا: استجابة غير ناجحة
٩	ألف - الآثار على الاقتصاد الحقيقي
١٠	باء - خروج رأس المال الأجنبي بسرعة
١١	جيم - تدفق رأس المال القصير الأجل إلى الداخل بشكل مفرط
١١	دال - نواقص في الهيكل الاقتصادي
١٤	خامساً - التعاون الاقليمي: ماضيه وحاضره ومستقبله
١٤	ألف - ارتفاع النمو باعتباره محركاً للتعاون الاقليمي
١٥	باء - ضعف التعاون المالي في المنطقة
١٧	جيم - الحاجة إلى توثيق التعاون المالي
١٧	دال - تدابير التيسير الاقليمي والتعاون الاقتصادي والتقني
١٩	سادساً - تدابير ثلاثية المستوى لمواجهة تحدي العولمة
٢١	المراجع

التعاون الاقليمي في بيئة عالمية متغيرة: النجاح والاختفاق في شرقي آسيا

إيبي يامازاوا

أولا - الاقتصادات النامية في سياق العولمة

نتيجة للتقدم الهام المسجل في مجالات تجهيز المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل في النصف الثاني من هذا القرن، كثفت الشركات أنشطتها التجارية عبر حدودها الوطنية وخلقت شبكات انتاج وتوزيع شملت العالم بأكمله في تحرك هام نحو التصنيع والتسويق بلا حدود. والشركة التي لا تكون نشطة إلا في أسواق بلدها لا يمكنها أن تظل قادرة على المنافسة، وهذا لا ينطبق فقط على الشركات الكبرى وإنما ينطبق أيضاً على الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

وأصبحت البلدان النامية حتماً مشاركة في عملية عولمة الشركات اليوم. وبما أن التنمية الاقتصادية نُقلت من لاقتصادات المتقدمة إلى الاقتصادات النامية من خلال عمليات تحويل رؤوس الأموال والتكنولوجيا وإدارة المعرفة، فإنه توجد لدى العولمة نزعة إلى تعجيل هذا النقل وبالتالي إفادة البلدان النامية. والدليل على ذلك هو معدلات النمو وسرعة الالتحاق بالركب في البعض من الاقتصادات النامية المعاصرة التي تفوق بكثير معدلات النمو وسرعة التدارك التي شهدتها سابقتها قبل الحرب العالمية الثانية.

غير أن الاقتصادات النامية لم تستند جميعها من العولمة. فالبعض منها شهد نمواً سريعاً على مدى عقود، في حين ظل البعض الآخر متخلفاً طوال عقود. والاقتصادات التي لا تستفيد من العولمة ولكن تعاني بالأحرى من آثارها المعادية إنما هي عادة اقتصادات لم تطور بعد آليات السوق لتكسب كلياً من الفرص التي توفرها العولمة. وتشكو بلدان أخرى من احتكاك بين المعايير العالمية والقيم المحلية في عملية تعريض اقتصاداتها ونظمها الاجتماعية للمنافسة العالمية. وبالإضافة إلى ذلك أصبحت البلدان النامية سريعة التأثير بالقيود العالمية وبتضخم الاضطرابات في تنقلات إمدادات عوامل الانتاج التي ترافق العولمة حتماً. غير أن اتجاه العولمة لا رجعة فيه ولم يعد بإمكان الاقتصادات النامية أن تنمو خلف جدران محمية. ويحتاج الأمر إلى توخي نهج متوازن تجاه العولمة لكي تستفيد الاقتصادات النامية من مزاياها وتتجنب مساوئها.

وتجاوب الاقتصادات النامية مع العولمة يختلف باختلاف المناطق ومراحل التنمية والثروات من حيث الموارد. ويحتاج الأمر إلى توصيات في مجال السياسات العامة من خلال ثلاثة مستويات هي: العون الذاتي على المستوى الوطني؛ الجهود الجماعية في التكامل أو التعاون الاقليمي؛ الدعم الشامل، مثل ذلك الذي يقدمه كل من الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، للتغلب على الاضطرابات العالمية. ومن الأهمية بمكان ألا يقتصر علماء الاقتصاد على مناقشة أوجه الاستجابة النظرية، بل من الأهم أيضاً أن يبحثوا أوجه الاستجابة الفعلية كما تشهدها مختلف أنحاء

العالم؛ تحديد أفضل الممارسات في الافادة من العولمة وتفاذي مساوئها في آن واحد؛ تحديد سبل فعالة للاستجابة لتحديات العولمة.

وتركز هذه الورقة على المستوى الثاني ألا وهو النهج الاقليمي. ولقد شهدت الأعوام الأخيرة تكاثراً في عدد التجمعات الاقليمية في مختلف أنحاء العالم. ولدى تحديد أسباب هذه النزعة الاقليمية المتزايدة يجب النظر أولاً في عولمة الشركات وتجاوب الحكومات معها. فبالاستجابة لقابلية تنقل الشركات المشار إليها أعلاه تحاول الحكومات مؤازرة نموها الاقتصادي في الداخل وتوسيع الدخل والعمالة عن طريق السعي إلى جلب الشركات المحلية والأجنبية معاً. وسيكون لها أن تذلل العقبات القائمة أمام التجارة والاستثمار وأن توحد القوانين والممارسات التي تؤثر على نشاط الشركات، وذلك ليس فقط لجلب الشركات الأجنبية وإنما أيضاً لإثراء شركاتها الداخلية عن الانتقال إلى بلدان أخرى يكون فيها مناخ الأعمال أفضل. بيد أن التوصل إلى اتفاق عالمي بشأن التحرير ورفع الضوابط والتنسيق عملية طويلة

ثانياً - النهج الإقليمي: نظرة عامة

ألف - السياسات الاقتصادية المفتوحة

لقد بدأت عملية العولمة بالفعل في الستينات - وقد وجه عدد قليل من الاقتصادات في شرقي آسيا مثل هونغ كونغ (الصين) ومقاطعة تايوان الصينية وجمهورية كوريا، استراتيجيته الإنمائية نحو التصنيع المتطلع إلى الخارج وذي الوجهة التصديرية، وحققت هذه الاقتصادات مستوى نمو مرتفعاً في نهاية العقد. وتبعتها في ذلك عدة بلدان في أوروبا وجنوب شرقي آسيا وأمريكا اللاتينية في السبعينات كان قد أُشير إليها، إلى جانب سابقاتها في شرقي آسيا، بالبلدان الحديثة العهد بالتصنيع في تقرير لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ١٩٧٩). وكانت أسواق البلدان المتقدمة تعتبر أداءها التجاري تهديداً هاماً ولكن هذا الأداء في الواقع كان يستجيب لاستراتيجية الشركات الأمريكية والأوروبية المتعددة الجنسيات المتمثلة في اللجوء إلى المصادر الخارجية. وهكذا يمكن اعتبار البلدان الحديثة العهد بالتصنيع وأنها كانت الرائدة في تطوير استجابة الاقتصادات النامية للعولمة.

وفي الثمانينات ازدادت استراتيجية التطلع إلى الخارج انتشاراً فشملت الاقتصادات الاشتراكية في آسيا وأوروبا. وأصبحت السياسة الاقتصادية المفتوحة حملة جديدة بالنسبة للصين في الثمانينات وتبعتها في ذلك بلدان اشتراكية أخرى، محررة تجارتها وداعية الاستثمار الأجنبي إلى حفز نموها الاقتصادي. وانتشرت هذه السياسة أيضاً في جنوب آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا في التسعينات. وظلت الاقتصادات في شرقي وجنوب شرقي آسيا، بما في ذلك في الصين وفي فييت نام، تشهد معدل نمو سنوي في الناتج المحلي الإجمالي بما بين ٧ و ١٠ في المائة طوال عقد حتى عام ١٩٩٧، وقد حياها البنك الدولي (١٩٩٣) بوصفها "معجزة شرقي آسيا".

ووفرت مفاوضات جولة أوروغواي في إطار الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) حافظاً آخر لاستجابة الاقتصادات النامية للعولمة. وقد كانت هذه المفاوضات أول مفاوضات تجارية تشترك فيها الاقتصادات النامية الرئيسية إلى جانب الاقتصادات المتقدمة. وفي إطار الحكم الخاص بالتنمية في الغات (الجزء الرابع) لم تكن هذه الاقتصادات ملزمة بالتعهد بتحرير ذي شأن ولكن أعضائها في شرقي آسيا نفذوا طواعية تعريفات جمركية تجاوزت تعهداتها بموجب جولة أوروغواي قصد تعزيز تجاوبها مع العولمة.

باء - انتشار النزعة الإقليمية

انتشرت النزعة الإقليمية في العالم منذ منتصف الثمانينات. والاتحاد الأوروبي يعد اليوم ١٥ عضواً وهو في طريقه إلى اعتماد عملة موحدة. وأعيدت تسمية اتفاق التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا ليصبح اتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة وقد وُسِّع ليشمل المكسيك في عام ١٩٩٤، في حين تنتظر شيلي أيضاً الانضمام قريباً. وبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، وقد استلهمت بهذه التطورات، خلقت منطقة التجارة الحرة في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، واجتمعت أيضاً أربعة بلدان من أمريكا اللاتينية (الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل) لتشكل مع السوق المشتركة للمحيط الهادئ، وهناك تحركات جارية لتحقيق التكامل الإقليمي بين البلدان النامية في الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا. فعلا فقد عدد الأونكتاد (١٩٩٥) ٢٢ تجمعاً إقليمياً للتكامل بين البلدان النامية. وبطبيعة الحال فإن بعض المناطق أكثر تكاملاً من غيرها، ولكن معظم هذه الجهود الرامية إلى تحقيق التكامل الإقليمي يمكن توقع أن تخفض أو تزيل الحواجز القائمة أمام التجارة والاستثمار وأن تتسق قوانين البلدان الأعضاء الداخلية وممارساتها وإجراءاتها، وأن تسعى إلى التوصل إلى درجة أعلى من التنسيق في مجال السياسات العامة. وترمي هذه الجهود إلى تعزيز التحرير والتيسير لدى الجيران على الصعيد الإقليمي.

وفي نفس الوقت، هناك أيضاً تحركات جارية لتشجيع التحرير والتعاون على الصعيد العالمي. غير أن هذه الجهود أبطأ وأضعف في آن واحد من الجهود المبذولة فيما يتصل بالنزعة الإقليمية. وعلى سبيل المثال كان من المقرر أن تستغرق مفاوضات جولة أوروغواي أربعة أعوام ولكنها دامت في الواقع سبعة أعوام. ومنذ ذلك الحين تطورت مجموعة الغات لتصبح منظمة التجارة العالمية التي تغطي الآن أيضاً الخدمات وحقوق الملكية الفكرية. والإنجاز الرئيسي للاجتماع الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية بسنغافورة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ لم يتعد إعادة تأكيد التزام المشاركين بالتنفيذ الكامل لاتفاقات جولة أوروغواي. وفي تلك الأثناء، وفيما يبدو أن الإقليمية أخذت في شق طريقها أمام العولمة، أعرب البعض عن القلق لأن ذلك قد لا يخدم في الأجل الطويل مصالح الاقتصاد العالمي، وأنه ربما كان علينا أن نكبح الإقليمية ونشجع العالمية.

وكتب العلوم الاقتصادية الدولية تصف عادة التكامل الإقليمي بأنه المرور بالمراحل الخمس المتمثلة في منطقة التجارة الحرة، والاتحاد الجمركي، والسوق المشتركة، والاتحاد الاقتصادي، والاتحاد الاقتصادي الكامل. والتجمعات الإقليمية لكل من اتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة واتفاق رابطة أمم جنوب شرقي آسيا للتجارة الحرة والسوق المشتركة للمحيط الهادئ كلها في مرحلة منطقة التجارة الحرة وقد ألغيت التعريفات على التجارة داخل

المنطقة لكن جميع البلدان الأعضاء احتفظت بتعريفاتها على الواردات من الخارج. وما انفكت اللجنة الاقتصادية تعمل، منذ تأسيسها في عام ١٩٥٨، على إزالة التعريفات داخل الأقاليم وتحديد تعريفات مشتركة للواردات من خارج المنطقة. وفي عام ١٩٩٢ وقَّعت البلدان الأعضاء على معاهدة ماستريخت، متفقة بذلك على إزالة ما يزيد على ٢٨٠ حاجزا ماديًا وفنيًا وضريبيا يحول دون خلق سوق موحدة، وقطعت بذلك خطوة إضافية مقتربة من المرحلة النهائية المتمثلة في الوحدة النقدية.

جيم - نهج عملي جديد

لتشكيل منطقة تجارية حرة عادة أثر يتمثل في خلق التجارة، ذلك أن إزالة التعريفات تحفز التجارة داخل المنطقة، كما أن لها أثر تحويل مجرى التيارات التجارية، إذ هي تعرقل التجارة مع الشركاء من الخارج. ولا غرابة في أن غير الأعضاء يشكون من أن هذا الترتيب تمييزي. ولكنه من الممكن تمامًا، نظريًا، أن ينشأ أثر خلق التجارة اقتصادات المنطقة وذلك، مثلاً، بخلق طلب متزايد على الواردات من خارج المنطقة؛ وليس هناك ما يمنع أثر هذه التجارة من أن يكون جلب المزيد من الواردات من الشركاء من الخارج بأكثر مما يكون ردع تحويل مجرى التيارات التجارية، وفي هذه الحالة يكون لمنطقة التجارة الحرة أثر صافٍ يتمثل في خلق التجارة.

وقد أثبتت الدراسات القائمة على التجربة أن مناطق التجارة الحرة تفيد فعلاً في تعزيز التجارة داخل المناطق. ولكنه لا توجد أية حالات واضحة كان لها فيها أثر صافٍ متمثل في خلق التجارة. والمادة ١ من اتفاق الغات تدعو إلى توفير معاملة بحكم الدولة الأكثر رعاية لجميع الشركاء التجاريين، فيما تعرب المادة ٢٤ عن الأمل في أن يؤدي التحرير الإقليمي إلى التحرير العالمي، بما يجيز اتفاقات التجارة الحرة الإقليمية كاستثناءات للمادة ١. غير أن هذا الاستثناء مشروط بتغطية الإنفاقات إلى حد كبير كامل التجارة في السلع والخدمات، وبتحديد جدول زمني واضح للتحرير، وبألا تكون حواجزها المفروضة على غير الأعضاء أعلى أو أكثر تقييداً مما كانت عليه قبل بدء نفاذ اتفاق التجارة الحرة. وهذا غامض جداً، والاتحاد الأوروبي واتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة وغير ذلك من اتفاقات التجارة الحرة لا هي مرتاح لها ولا هي مدانة. وعوضاً عن محاولة تنظيم اتفاقات التجارة الحرة من خلال الغات، والآن من خلال منظمة التجارة العالمية، من الأكثر واقعية وعملية رصد كل واحد من الاتفاقات للتأكد من أنه لا يؤدي في الواقع إلى مزيد التمييز.

وبطبيعة الحال فإن المدافعين عن النزعة الإقليمية يحتاجون بأنها ستوسع التجارة داخل الأقاليم، الأمر الذي سيؤدي عندئذٍ إلى توسيع التجارة على نطاق عالمي. وفي الواقع فإن واحداً من اتفاقات التجارة الحرة أو التجمعات الإقليمية الأخرى لم يشر إلى أنه ينوي حفز النشاط داخل الأقاليم عن طريق منع التجارة خارج الإقليم. بيد أنه سُجل عدد من الحالات التي استُبعد فيها مشاركون من خارج الإقليم من قطاعات معينة (مثلاً نتيجة للوائح قواعد المنشأ الصارمة جداً في اتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة)، ومن الأساسي بمكان رصد وإشاعة هذه الحالات قصد عكس اتجاه مثل هذه النزعات الحمائية.

وفي ختام هذه النظرة العامة فإن منافع العولمة واضحة تتجلى بوضوح من خلال أداء النمو المرتفع في العديد من الاقتصادات النامية، ولو أن آثار ذلك المعادية لم ترصد في الدراسات المبينة على التجربة إلا مؤخراً. ومثال من الأمثلة القليلة الحديثة لمساوئ العولمة هو الأزمة الاقتصادية في شرقي آسيا التي وضعت حداً لنمو المنطقة الذي استمر على مدى عقد وُصف بالمعجزة. وتبحث الفروع التالية في الآثار النافعة والضارة للعولمة على أداء نمو اقتصادات شرقي آسيا على مدى العقد الماضي، وتتقدم بتوصيات على ثلاثة مستويات - الوطني والإقليمي والعالمي - لمعالجة تحديات المستقبل على أساس تلك التجارب.

ثالثاً - "معجزة" شرق آسيا: استجابة ناجحة للعولمة

شهدت اقتصادات شرق آسيا كمجموعة، بما فيها الصين، نمواً سريعاً في الناتج المحلي الإجمالي، نسبته ٧-١٠ في المائة سنوياً، طوال عقد كامل حتى عام ١٩٩٧. وسبق هذا النمو الانتكاسة الاقتصادية التي تعرّض لها مصدّرو النفط ومنتجاته الأولية في الفترة ١٩٨٣-١٩٨٥ نتيجة لكساد عالمي في أعقاب الصدمة النفطية الثانية في ١٩٧٩/١٩٨٠. وعانى العديد من أعضاء رابطة دول جنوب شرقي آسيا تحت وطأة النمو الصفري خلال هذه الفترة، وأعادوا ترتيب خططهم الإنمائية بحذر لتحقيق معدل نمو أدنى. ولكنهم سرعان ما عادوا إلى مستويات نمو عالية في ١٩٨٧/١٩٨٨، ساعد عليها جزئياً الارتفاع السريع في قيمة الين ثم ازدياد سرعة استثمار الشركات اليابانية في جنوب شرق آسيا نتيجة لذلك.

ومدح البنك الدولي (١٩٩٣) أداءهم ووصفه بأنه "معجزة" شرق آسيا، واعتبر مثلاً على استجابة ناجحة للعولمة. وتناقش فيما يلي العوامل التي ساهمت في هذا النجاح.

تمثّل أحد هذه العوامل في الأسس الجيدة التي حققتها هذه الاقتصادات لتطورها المتواصل. فنسب وفوراتها عالية، وتصل إلى ٣٢,٧ في المائة في المتوسط، مقارنة بنسبة الوفورات في الاقتصادات النامية الأخرى التي تعادل ٢٦,١ في المائة ونسبة الوفورات في الاقتصادات الصناعية التي تعادل ٢٠,٤ في المائة (معهد الاقتصادات النامية، ١٩٩٩). بل إن نسب استثماراتها أعلى - ٣٨,٣ في المائة في المتوسط - نتيجة لمبادراتها النشطة وتدفق رأس المال الأجنبي إليها بكميات كبيرة. ويضاف إلى ذلك أن عاداتها المتميزة بالاجتهاد البالغ في العمل، وتقاليدها المتميزة بالتركيز على التعليم العالي، ساعدت على رفع مستوى مؤهلاتها ومهاراتها العملية، فضلاً عن أن مبادراتها النشطة عززت الاستجابات المحلية للعولمة. وقد اشتهرت اقتصادات شرق آسيا بالإدارة الحصيفة لسياساتها المتصلة بالاقتصاد الكلي؛ فبقي دينها العام، كما بقيت حالات عجز حسابها الجاري، في الحد الأدنى حتى وقت قريب.

واستناداً إلى هذه الأسس الجيدة، نفذت اقتصادات شرق آسيا سياسات متسمة بحرية التبادل التجاري وتحرير الأسعار. فأزاحت، من جانبها وحدها، التدابير التعريفية وغير التعريفية المقيدة لحرية وصول المؤسسات الأجنبية إلى أسواق شرق آسيا، وخفضت أو خففت الضوابط التنظيمية المقيدة لأنشطة الشركات الأجنبية داخل بلدان

شرق آسيا بغية اجتذاب هذه الشركات إلى العمل داخل حدودها. ومع ذلك، جنحت إلى المحافظة على التوجيه الحكومي والتدخل الحكومي في القطاعات المتميزة بإمكانية نمو قوية. وتعارضت هذه الممارسات مع مبدأ التجارة الحرة للغات والبنك الدولي، ولكن البنك الدولي تقبّلها (١٩٩٣) كسياسات "مؤاتية للسوق" لأنها لم تعرقل معدل النمو العالي لهذه الاقتصادات.

وقد أعرب بول كروغمان (١٩٩٤) عن ارتياحه في "المعجزة" مشيراً إلى أن أداء اقتصادات شرق آسيا المتميز بنمو عال لم يصحبه نمو في الإنتاجية وإنما صحبته زيادة في مدخلات عوامل الإنتاج، وأنه إذا توقفت زيادة مدخلات العمل ورأس المال سيتوقف نمو شرق آسيا في نهاية المطاف. واستند في استنتاجه إلى دراسة تجريبية لنمو الإنتاجية المنخفض في قطاع الصناعات التحويلية في سنغافورة وغيرها من الدول الأعضاء في رابطة دول جنوب شرقي آسيا. ولكن فات عليه أن هذا القطاع - رغم عدم نمو إنتاجيته بشكل ملحوظ - ما زال يتمتع بمستوى إنتاجية عال، وأن نمو إنتاجية اقتصاد ما ككل يدعمه تدفق عوامل متواصل من القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة إلى القطاعات ذات الإنتاجية العالية (وكالة التخطيط الاقتصادي، ١٩٩٨).

ومن المهم أيضاً أن يلاحظ أنه على الرغم من أن جميع الاقتصادات النامية لشرق آسيا تقريباً قد حققت نمواً سنوياً في الناتج المحلي الإجمالي نسبته ٧-١٠ في المائة، لم يتم نموها بشكل مستقل، بل انطوى بالأحرى على علاقة متبادلة فيما بينها من خلال التوسع في التجارة والاستثمار عبر الحدود بصورة متواصلة. فزاد مصدر التصدير والاستيراد التجاري بنسبة ١٥-٢٠ في المائة سنوياً، وظل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تلك البلدان ينمو بنسبة ١٨ في المائة سنوياً.

وهناك عامل لم يسلط عليه الضوء في الحجة المقدمة لصالح "معجزة" شرق آسيا، ولو أنه كان في الواقع حاسماً لنموها الإعجازي الذي دام طوال عقد؛ وهو العامل المتمثل في نظام العملة في المنطقة، الذي كان مربوطاً بدولار الولايات المتحدة فعلياً. فأدى استقرار قيمة العملة إلى خفض الريبة، المرتبطة عادة بالمعاملات الأجنبية، وإلى طمأنة المستثمرين الأجانب على استقرار قيمة أموالهم المستثمرة في المنطقة مقابل قيمة دولارات الولايات المتحدة؛ فساهم هذا في توسيع التجارة والاستثمار في المنطقة بصورة متواصلة.

رابعاً- الأزمة الاقتصادية لشرق آسيا: استجابة غير ناجحة

في الوقت الذي تمثل فيه "معجزة" شرق آسيا استجابة ناجحة للعولمة، فإن أزمة شرق آسيا لعام ١٩٩٧ مثلت إخفاقاً عندما انقطع فجأة النمو العالي لاقتصاداتها. ولعل الصورة تتجلى في تغيرات أسعار الصرف الآسيوية بعد تموز/يوليه ١٩٩٧ على النحو المبين في الجدول ١. لقد أدت المضاربة على الباهت إلى تخلي حكومة تايلند عن ربطه بدولار الولايات المتحدة وإلى تعويمه في ٢ تموز/يوليه. ونتيجة لذلك انخفضت قيمته في السوق بنسبة ١٤ في المائة في غضون شهر، ثم بنسبة ٣٣ في المائة أخرى في تشرين الثاني/نوفمبر من ذلك العام. وأدت مضاربة مماثلة على روبية إندونيسيا وبيسو الفلبين ورينغيت ماليزيا ودولار سنغافورة إلى خفض قيمة هذه العملات بنسبة ٢٧ و ٢٤

و ٢٦ و ١٠ في المائة على التوالي بحلول شهر تشرين الثاني/نوفمبر . وتأثر بهذه العملية الدولار التايواني والـوون الكوري في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر . وأدت مضاربة أخرى على العملات في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ وكانون الثاني/يناير ١٩٩٨ إلى خفض قيمة الروبية بنسبة ٦٨ في المائة والباخت بنسبة ٥٦ في المائة والوون بنسبة ٤٢ في المائة والرينغيت بنسبة ٤٣ في المائة والبيسو بنسبة ٣٦ في المائة في غضون سبعة شهور .

الجدول ١

أسعار الصرف الاسمية للعملات الآسيوية مقابل دولار الولايات المتحدة
(كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ = ١٠٠، بدولار الولايات المتحدة لكل عملة من العملات)

وتوقعت السوق تخفيض دولار هونغ كونغ ويوان الصين على إثر تخفيضات العملات الآسيوية الأخرى في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، ولكن اقتصاديهما حافظا بحزم على أسعار الصرف بدون تغييرها. وانخفضت قيمة الين بنسبة ٢٩ في المائة خلال الشهور السبعة حتى شباط/فبراير ١٩٩٨. وهذا الانعطف التام في أسعار صرف العملات عبّر عن المركز القوي الذي يتمتع به اقتصاد الولايات المتحدة ودولارها. فقد انخفضت قيمة العملة الأوروبية (اليورو) بنسبة ١٥ في المائة، كما انخفضت قيمة المارك الألماني بنسبة ٢٢ في المائة خلال الفترة نفسها.

ألف - الآثار على الاقتصاد الحقيقي

أدت أزمة العملة إلى اختلال التجارة والاستثمار في المنطقة وإلى توقف نموها الاقتصادي فجأة. فاضطرت تايلند وإندونيسيا وجمهورية كوريا، التي التمسّت النجدة من صندوق النقد الدولي، إلى أن تلجأ إلى سياسات انكماشية قاسية أبطأت نموها. وردّت الاقتصادات الأخرى في المنطقة على أزمة العملة برفع أسعار الفائدة وتقليص ميزانياتها وتعليق خططها الإنمائية على أسس مماثلة لوصفات صندوق النقد الدولي. فاخترت "معجزة" شرق آسيا نتيجة لإبطاء نموها بشكل ملحوظ. وحافظت الصين وهونغ كونغ (الصين) على أسعار صرف العملة، ولكن أزمة العملة أثرت تأثيراً قوياً على اقتصادهما الحقيقي، وكان هذا التأثير، في الواقع، عميقاً إلى درجة جعلت من الأنسب تسميته أزمة اقتصادية.

وأثرت التقلبات الكبيرة في أسعار الصرف على التجارة والاستثمار في المنطقة. فانخفضت أسعار التصدير في تايلند وجمهورية كوريا فجأة، وعُزّزت الصادرات الصناعية. وزادت صادرات المنتجات الأولية في ماليزيا وإندونيسيا، كما زادت الصادرات الإجمالية في الاقتصادات الآسيوية الأخرى كذلك. ومن المؤكد أن أسعار الصادرات الصناعية لم تنخفض بقدر انخفاض أسعار الصرف. فالإنتاج في الصناعات التحويلية في الاقتصادات الآسيوية كان يعتمد اعتماداً شديداً على القطع والمواد المستوردة التي ارتفعت أسعارها نتيجة لتخفيض العملات. فقد جنح هذا التخفيض في العملات إلى رفع أسعار المستوردات من المواد الصناعية (والمواد الغذائية في حالة إندونيسيا)، كما جنح إلى رفع الأسعار داخلياً وتثبيط عمليات التصدير. يضاف إلى ذلك أن الاقتصادات المحلية الكاسدة كبحت عمليات الاستيراد بحيث تحوّل العجز التجاري إلى فائض في عدة اقتصادات. ومن الجهة الأخرى تعرضت الصادرات من الصين وهونغ كونغ (الصين) - اللتين حافظتا على أسعار الصرف وأسعار التصدير - إلى الكساد، وطلب المصدرون النجدة من السلطات. وكان من آثار التخفيض الكبير في قيمة العملة ظهور اتجاه قوي نحو "إفكار الجار"، وجنح هذا التخفيض إلى زيادة الصراعات بين المصدرين الآسيويين.

وفي النصف الأول من عام ١٩٩٨، وقع العديد من اقتصادات شرق آسيا في فخ مسجلاً معدلات نمو سلبية. وخلال فترة النمو السريع السابقة استفادت الاقتصادات من حلقة عمليات تصدير واستثمار مؤاتية؛ فأدت عمليات التصدير إلى النمو بينما أدت آفاق النمو المضيئة إلى تشجيع الاستثمار في توسيع الطاقات وحسّنت القدرة على التنافس. وتحولت هذه الدائرة الآن إلى حلقة مفرغة لعمليات تصدير كاسدة، أدت إلى تثبيط الاستثمار، بينما أدى

ضعف الاستثمار إلى تثبيط عمليات التصدير؛ فانتشر الكساد في المنطقة كلها وكبح عمليات التصدير. واقترن هذا بانخفاض الاستهلاك الناجم عن الآفاق الاقتصادية غير المؤكدة، فانخفض الطلب إجمالاً وانتهى الأمر إلى تثبيط الاستثمار المستقبلي. وبذلت الاقتصادات المختلفة قصارى جهدها للخروج من هذا الفخ، ولكن انتشارها من الفخ يتطلب حافزاً قوياً للطلب الخارجي مقروناً باستقرار العملات من جديد واستعادة نظام مالي فعال.

وكثيراً ما يهمل المراقبون أثر الأزمة الاجتماعي على الفقر والتعليم والصحة والتغذية والبنية الأساسية الاجتماعية. فقد أدت البطالة المتزايدة في هذه الاقتصادات النامية إلى زيادة دفع التأمينات وإلى ظهور عوائل عديمة الدخل وإلى زيادة الفقر. وقد جنحت الأزمة إلى خفض معدل الانخراط في المدارس الأولية للتعليم الأساسي. وتأثرت أيضاً أنماط الأكل العائلية، وارتفعت نسبة سوء التغذية خاصة بين الأطفال. وقُلِّصَت النفقات العامة في هذه الأغراض أيضاً. وكثيراً ما جرى تأكيد الحاجة إلى بناء شبكة أمان اجتماعي، ولكن ما زال يتعين بناؤها. ونتيجة لهذه الآثار الاجتماعية العكسية ستحتاج الاقتصادات النامية لشرق آسيا وقتاً أطول لكي تعود إلى مسارات نموها السابقة (البورو، ١٩٩٩).

ما هو سبب أزمة العملة والاقتصاد في شرق آسيا؟ لقد أجريت تحاليل كثيرة يرد تلخيصها فيما يلي. وتبين أسباب الأزمة نواقص في استجابة اقتصادات شرق آسيا للعولمة.

باء- خروج رأس المال الأجنبي بسرعة

تعزى بداية أزمة العملات غالباً إلى أزمة سيولة نتيجة لخروج رأس المال الأجنبي القصير الأجل بكميات كبيرة وبصورة سريعة. وكانت قد تدفقت إلى الأسواق الآسيوية الناشئة كميات كبيرة منه في الستينات بفضل وعد الإيرادات العالية والأسواق المحررة وما كان يبدو من استقرار في قيمة عملات المنطقة المربوطة بالدولار. ولكن، عندما ازدادت بواذر ضعف النظم المالية وتراكم الديون الخارجية وحالات العجز المحتملة، لاذ رأس المال الأجنبي بالفرار بسرعة عن طريق قنوات السوق المحررة.

وحاولت الحكومات في المنطقة وقف تدفق رأس المال إلى الخارج ببيع دولارات الولايات المتحدة حفاظاً على أسعار صرف عملاتها. وأدى هذا إلى استنزاف أرصدها بالدولار بسرعة فلم يعد أمامها خيار سوى التخلي عن ربط عملاتها بالدولار وتخفيض قيمتها. ولكنه نتيجة لتخفيض العملات المحلية أصبحت مدفوعات الديون الخارجية المستحقة عبئاً متنامياً باطراد، مما سبب للبنوك والشركات عجزاً حقيقياً. فالتست ثلاث حكومات إعانة من صندوق النقد الدولي لتخفيف أزمة السيولة. بيد أن صندوق النقد الدولي صُمِّم أصلاً للمساعدة على تمويل حالات العجز في الحسابات الجارية، ولم يكن مستعداً لحالات خروج رأس المال المفضية إلى اضطرابات. وجاءت اقتراحات صندوق النقد الدولي للنجدة متأخرة للغاية فلم تمنع حالات العجز، وكانت مشروطة بإصلاحات قاسية رامية إلى استعادة توازن الحساب الجاري.

جيم- تدفق رأس المال القصير الأجل إلى الداخل بشكل مفرط

ظهرت في الاقتصادات الصناعية في التسعينات مبالغ ضخمة قابلة للإقراض وجاهزة للاستثمار المريح في الخارج. وفي الوقت نفسه، احتاجت الاقتصادات النامية أموالاً أجنبية من أجل مواصلة التنمية - لسد فجوة وفورات الاستثمارات الداخلية وتمويل حالات العجز في الحسابات الجارية، التي ظهرت خلال السنوات القليلة المنصرمة. وفي هذه الأثناء كانت بعض اقتصادات شرق آسيا قد سارعت إلى تحرير أسواقها الرأسمالية بغية اجتذاب استثمارات حافظة بينما لم يكن استثمارها الأجنبي المباشر محرراً تماماً، خاصة فيما يتعلق بحق التوطن وجوانب أخرى للمعاملة الوطنية (يامازاوا - ١٩٩٨ (أ)، ١٩٩٨ (ب)). ونتيجة لتدفق رأس المال القصير الأجل إلى الداخل بشكل سريع نشأ فائض في السيولة في أسواق المنطقة تعذر استيعابه في مشاريع استثمارية طويلة الأجل ومنتجة. وبدلاً من ذلك تدفق إلى استثمارات مخاطرة في العقارات وغيرها من الأعمال غير التنافسية، مما أدى إلى أن تكون للبنوك المحلية قروض عديمة الأداء بأحجام كبيرة، فنفاقم الضعف المالي في اقتصاد المنطقة.

وكان هذا اختلالاً مشؤوماً في تناسب الطلب والعرض. وباستثناء دهاء المضاربين المحترفين، لم يكسب من دخول الأموال وخروجها بتسرع خلال أزمة العملات سوى بضعة مستثمرين أجانب. فلو كانت الأموال الأجنبية استثمرت بطريقة منظمة لأسهمت في تصنيع اقتصادات المنطقة بكفاءة ولعادت على المستثمرين بإيرادات كبيرة وثابتة. وما من اقتصاد نام متميز بكمال نظامه الاقتصادي وسلوكه الاقتصادي. ولكن، لو كانت قد أُتيحت للمستثمرين الأجانب معلومات كافية عن اقتصادات المنطقة واستثمروا بالحذر الواجب لأمكن تفادي دخول الأموال بإفراط وخروجها فجأة - ولأمكن بالتالي تفادي الأزمة الاقتصادية الآسيوية. وما من سبيل لوقف قوى السوق، ولكن أليست حكومات البلدان المستثمرة مسؤولة جزئياً عن توجيه المستثمرين من القطاع الخاص بتزويدهم بالمعلومات عن الاقتصادات النامية التي يستثمرون فيها؟

دال- نواقص في الهيكل الاقتصادي

ما زالت اقتصادات شرق آسيا تحافظ على الأسس الاقتصادية، ومنها نسب الوفورات العالية وعادات الاجتهاد البالغ في العمل والمبادرة النشطة، التي دعمت النمو السريع. بيد أنها تعاني بضعة نواقص رئيسية في هياكلها وعملياتها الاقتصادية حالت دون نموها المستدام. وقد تطور نظامها المالي بشكل غير تنافسي في ظل الحماية الحكومية، وأدت السياسات الصناعية الوصائية أحياناً إلى مفاقمة العلاقات غير السليمة بين الحكومة والأعمال. وكانت هذه النواقص الهيكلية مخفية خلال النمو السريع، ولكنها سرعان ما انكشفت على إثر حدوث الأزمة. فابتلت بها شرايين النمو الاقتصادي وأدت إلى وقفه بسرعة. ولا بد من إزالة هذه النواقص الهيكلية لمنع تكرار الأزمة.

وقد أخذت اقتصادات شرق آسيا تنفذ إصلاحات هيكلية متنوعة. وظلت جميعها تقريباً تعزز نظامها المالي المحلي وتشجع التخلص من القروض عديمة الأداء، حتى عن طريق توفير أموال عامة والسماح بإفلاس المؤسسات المالية غير المصرفية. وتعمل حكومتا ماليزيا وجمهورية كوريا بشدة لدمج البنوك الأصغر في بضع

مجموعات قادرة على التنافس. وواصلت حكومة جمهورية كوريا تبسيط الممارسات التوجيهية المتعلقة بالشركات ومجموعات أعمالها - "chaebols". وهناك محاولات لإجراء إصلاحات مؤسسية متنوعة لتحسين قدرة هذه الشركات على التنافس. وعالجت الصين مسألة ترشيد الشركات الحكومية غير الفعالة.

وثمة حاجة إلى معالجة المشاكل المتصلة بالهيكل الصناعي أيضاً. فالعديد من الاقتصادات النامية في شرق آسيا نجح خلال فترة وجيزة نسبياً في توسيع الإنتاج وتصدير منتجات العمل المكثف. ولكن إنتاجها اعتمد اعتماداً شديداً على القطع والمواد المستوردة، مما أدى إلى أن تكون هذه الاقتصادات عرضة لعدم استقرار العملات وحالات عجز الحساب الجاري المتكررة. وقد أحرزت تقدماً مهماً في تحسين تصنيعها للاستعاضة عن هذه المستوردات. فلم يكن استيرادها نتيجة نقص في الموارد بل كان نتيجة الافتقار إلى القدرة على استيعاب التكنولوجيا وإلى نقص المهارات. وهذا النقص الهيكلي كان سيؤدي إلى وقف "معجزة" شرق آسيا عاجلاً أو آجلاً، حتى لو لم تحدث أزمة العملات.

ولوحظت بوادر شفاء الاقتصاد الحقيقي في شرق آسيا في أيار/مايو وحزيران/يونيه ١٩٩٩. فالعديد من الاقتصادات، خاصة في الفلبين وجمهورية كوريا وتايلند، حسّنت معدلات نموها من النمو السلبي في ١٩٩٨ إلى النمو الإيجابي. ولوحظ استئناف الإنتاج الصناعي مرة أخرى، وأخذ يزداد استيراد المواد الصناعية. وبدأت الاستثمارات الأجنبية، المباشرة والحافطة على السواء، تعود إلى المنطقة بشكل سريع. وكان شفاء الاقتصاد أكثر وضوحاً في الربع الثاني من عام ١٩٩٩، حتى في إندونيسيا التي لم تطبق أي تدابير إصلاحية فعالة نتيجة للاضطرابات السياسية المستمرة.

وفيما يتعلق بعملات شرق آسيا، استقرت أسعار صرفها منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. وتوقف التخفيض التنافسي لعملات بلدان رابطة دول جنوب شرقي آسيا والوون الكوري مقابل دولار الولايات المتحدة، ونهضت هذه العملات مرتدة من القاع الذي ارتطمت به في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. وجنحت الاضطرابات السياسية في إندونيسيا من آذار/مارس إلى أيار/مايو، وانخفاض الين السريع في حزيران/يونيه وتموز/يوليه، إلى تأخير شفاء المنطقة، ولكن لوحظ منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ تقارب العملات الآسيوية، حيث أخذت أسعار صرف الباهت والرينغيت والوون والبيسو تتقارب إلى انخفاض تبلغ نسبته ٣٠-٣٥ في المائة من المستوى الذي سبق الأزمة، كما أخذت دولارات تايوان وسنغافورة تتقارب إلى انخفاض تبلغ نسبته ١٠-١٥ في المائة (انظر الشكل ١) وباستثناء تخفيض اليوان الصيني على سبيل المضاربة، ربما كان يمكن تجاوز أزمة العملات في آسيا.

الشكل ١

أسعار الصرف الاسمية للعملات الآسيوية مقابل دولار الولايات المتحدة
(كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ = ١٠٠ ، بدولار الولايات المتحدة لكل عملة من العملات)

هل ستمكن هذه الاقتصادات حقاً من استئناف مسارها للنمو الذي سبق الأزمة؟ للإجابة عن هذا السؤال هناك حاجة إلى النظر في ما إذا كانت أسباب الأزمة قد عولجت فعلاً لمنع تكرارها.

خامساً - التعاون الإقليمي: ماضيه وحاضره ومستقبله

لقد تناولنا حتى الآن النجاحات والاختناقات الناجمة عن استجابة شرق آسيا للعولمة. فرصدنا أساساً الجهود المبذولة ووجدنا أن التعاون الإقليمي لم يكن السبب المباشر في أي من الحالتين. فقد تحقق النجاح بفضل جهود التنمية لمختلف الاقتصادات: الأسس الجيدة وسياسة الانفتاح الاقتصادي وإدارة الاقتصاد الكلي الحذرة. أما الإخفاق فقد كان نتيجة للتحرير المتسرع للاقتصادات المختلفة ونواقصها الهيكلية. ومع ذلك، تقدم التعاون الإقليمي إلى جانب النجاحات والاختناقات مؤثراً بشكل غير مباشر على استجابة الاقتصادات ومساعداً على نجاحها. بيد أنه لم يمنع إخفاقها. ونتناول الآن الدور الذي أداه التعاون الإقليمي في هذه الاقتصادات طوال فترة نموها الإعجازي وخلال الأزمة الأخيرة.

ألف - ارتفاع النمو باعتباره محركاً للتعاون الإقليمي

من المهم إدراك الخصائص الفريدة التي يتسم بها التكامل الإقليمي في شرقي آسيا. وثمة مجموعتان للتعاون الإقليمي تضمّان الاقتصادات النامية في شرقي آسيا هما رابطة أمم جنوب شرقي آسيا التي أنشئت سنة ١٩٦٧، ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ الذي أنشئ سنة ١٩٨٩. وفي البداية، انحصر اهتمام رابطة أمم جنوب شرقي آسيا - التي كانت تضم إندونيسيا وتايلند وسنغافورة والفلبين وماليزيا - في الدبلوماسية والتفاوض المشتركين خارج المنطقة، ولم تبدأ المجموعة الموسعة (التي باتت تضم الآن عشرة بلدان أعضاء بعد انضمام جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفييت نام وكمبوديا وميانمار) في تعزيز التعاون الاقتصادي بين أعضائها إلا منذ الذكرى السنوية العشرين لإنشائها في عام ١٩٨٧. وعُزز ترتيب التجارة التفضيلية الخاص بها، ونُفذت برامج شتى للتعاون الصناعي، مثل المشروع الصناعي للرابطة، ومشروع التكميل الصناعي للرابطة، وبرنامج التعاون الصناعي للرابطة.

ومن ناحية أخرى، أنشئ منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ في عام ١٩٨٩ من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي. وقد حدا على إنشائه اتجاه أوروبا نحو إقامة الوحدة الاقتصادية، وكان يتألف من ١٢ عضواً كما يلي: خمسة اقتصادات متقدمة (أستراليا وكندا ونيوزيلندا والولايات المتحدة واليابان)، وستة أعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (أعضاؤها الخمسة الأصليون بالإضافة إلى بروني دار السلام)، وجمهورية كوريا. وفي عام ١٩٩٢، انضم إلى المنتدى كل من الصين وهونغ كونغ (الصين) ومقاطعة تايوان الصينية. وقد أسس المنتدى بناء على اقتراح أسترالي، وتردد أعضاء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، في بداية الأمر، في الانضمام خشية أن تطغى على مجموعتهم الإقليمية هذه المجموعة الأكبر. إلا أنهم تبنوا منذ ذلك الحين قضية المنتدى وكأنها قضيتهم، وطوروا ترتيب التجارة التفضيلية للرابطة ليصبح ترتيب التجارة الحرة للرابطة. واستهدف الترتيب الجديد

خفض تعريفات كثيرة إلى نسبة تتراوح بين صفر وخمسة في المائة بحلول عام ٢٠٠٨، ثم قُدمت مهلة إتمام التخفيضات إلى عام ٢٠٠٣. ووسعت عضوية الرابطة إلى ١٠ أعضاء بعد انضمام كل من جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفيت نام وكمبوديا وميانمار.

وفي السنوات الأخيرة، أحرز المنتدى تقدماً كبيراً في مجال التحرير والتيسير. وفي عام ١٩٩٣، استضافت الولايات المتحدة الاجتماع الأول للقادة الاقتصاديين في سياتل واقترحت الشروع في إنشاء الجماعة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ. وفي السنة التالية، أفضت اجتماعات المنتدى في إندونيسيا إلى اعتماد إعلان بوغور الطموح الذي حدد مهلاً للتحرير في المنطقة كما يلي: سنة ٢٠١٠ للبلدان الصناعية، وسنة ٢٠٢٠ للأعضاء الآخرين.

ووردت المبادئ التوجيهية الخاصة بتنفيذ هذا الإعلان في برنامج عمل أوساكا الذي اعتمد في عام ١٩٩٥ بتحرير من اليابان، وُحددت أكثر في خطط عمل مانيتا للمنتدى في عام ١٩٩٦. ويشكل هذا التحرير الطوعي خطوة لا سابق لها ولا نظير. ولا تقتضي التغطية الشاملة لهذا التحرير خفض الحواجز التعريفية وغير التعريفية وإزالة الضوابط عن الخدمات والاستثمارات، وحسب، وإنما تقتضي أيضاً مواءمة القواعد والمعايير وغيرها من تدابير التيسير. وأعلن كل عضو من الأعضاء الثمانية عشر خطة عمله في اجتماع المنتدى المعقود في مانيتا سنة ١٩٩٦، وشرعوا في تنفيذها في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ (يامازاوا، ١٩٩٨ ب). وخلافاً للاتحاد الأوروبي واتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، ليس للمنتدى معاهدة يستظهر بها أو مخطط يسترشد به. بل يقوم تدريجياً بتنظيم وهيكله شؤون، بدءاً بالمجالات التي يمكن أن يتفق عليها جميع الأعضاء، مما يعني أنه لا يزال غير محدد المعالم إلى حد بعيد.

وقد هيأ ترتيب التجارة الحرة لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ بيئة مؤاتية لكل عضو من الأعضاء كي يتبع سياسة اقتصادية مفتوحة، وأتاحا دعم توسيع التجارة والاستثمار توسيعاً مطّرداً في المنطقة على نحو ساهم في "معجزة" شرق آسيا. وفي الوقت نفسه، يمكن القول من منظور آخر إن النمو الرائع الذي حققته اقتصادات المنطقة كان ركيزةاً للتشكيل السريع للترتيب والمنتدى ووفر قاعدة متينة لتطورهما الناجح.

باء- ضعف التعاون المالي في المنطقة

ما برحت اقتصادات شرق آسيا في العقد الأخير ترقب الجوانب المالية للنمو السريع بطرائق أهمها الجهود الفردية التي تبذلها لتثبيت سعر صرف الدولار عن طريق إدارة سياساتها في مجال الاقتصاد الكلي إدارة حذرة، إلا أن الأزمة الراهنة ألمت بها جميعاً. وفيما يخص رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، كان التعاون المالي غائباً تماماً عن جدول أعمالها، واجتمع وزراء مالية الرابطة للمرة الأولى في عام ١٩٩٨. وتعذر على أعضاء الرابطة أن يساعدوا بعضهم بعضاً بعد أن ألمت الأزمة النقدية بجميع الأعضاء الرئيسيين.

ولم يكن كل من الرابطة والمنتدى على أدنى استعداد لمواجهة الأزمة النقدية الآسيوية. وكان الترابط المتزايد بين اقتصادات شرقي آسيا من خلال التوسع المطرد للتجارة والاستثمار مقرونا بتكامل مالي سريع من حيث تزايد تدفق رؤوس الأموال الأجنبية عبر الأسواق النقدية والمالية في المنطقة. ومما دعم عملية التكامل هذه الثبات الفعلي لسعر صرف الدولار وتحرير الحسابات الرأسمالية. وقد يسّر التعاون المالي هذا التكامل ولكنه لم يفعل مفعوله في الوقت المناسب لتجنب الأزمة.

وبُذلت جهود كبيرة لتحقيق التعاون المالي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ من خلال اجتماع مديري المصارف المركزية في شرقي آسيا والمحيط الهادئ، واجتماعات وزراء مالية الدول الأعضاء في منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، وفرقة العمل المعنية بتنمية الأسواق المالية التابعة لمجلس التعاون الاقتصادي في المحيط الهادئ. وبدأت اجتماعات مديري المصارف المركزية في شرقي آسيا والمحيط الهادئ في الثمانينات وجرى فيها تبادل المعلومات بصفة متواترة. واستهدفت هذه الاجتماعات أيضا إقامة شبكة لترتيبات إعادة الشراء تحسبا لأي أزمة مالية ونقدية محتملة. أما اجتماعات وزراء مالية المنتدى فبدأت في عام ١٩٩٤ وجرى فيها بصفة منتظمة تبادل المعلومات وعقد منتديات بشأن سياسات التنمية المالية في المنطقة (منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، ١٩٩٥). ونظمت فرقة العمل المعنية بتنمية الأسواق المالية التابعة لمجلس التعاون الاقتصادي في المحيط الهادئ فريق خبراء بشأن تنمية الأسواق المالية، وشجعت تدريب الموظفين؛ وقدمت تحليلاتها وتوصياتها مساهمة في اجتماعات وزراء مالية المنتدى (مجلس التعاون الاقتصادي في المحيط الهادئ، ١٩٩٧).

ومن هذه الحوارات نشأ الاقتراح الخاص بإقامة صندوق نقد آسيوي، الذي دعا الدول الآسيوية الأعضاء في منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ إلى إنشاء صندوق مشترك لتحسين الاستعداد لمواجهة أزمات السيولة في المنطقة. ولكن الاقتراح لم يتجسد بسبب الاعتراضات الشديدة التي أبدتها الأعضاء غير الآسيويين الذين لم ترق لهم زيادة تجميع الأموال خارج صندوق النقد الدولي.

وانتظر قادة دول المنتدى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ كي يقترحوا في إعلان فانكوفر (منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، ١٩٩٧) تعزيز التعاون في كلا القطاعين المالي والعيني بصفة متوازية وإدماجه بالكامل في عملية المنتدى. وعقد نواب وزراء المالية ومحافظي المصارف المركزية في ١٤ بلدا عضوا في المنتدى اجتماعا قبل مؤتمر قمة المنتدى بأسبوع واحد ووضعوا إطار عمل مانيلا للتعاون في السياسات المالية وسياسات الاقتصاد الكلي على أن يقره رؤساء الدول (إطار عمل مانيلا، ١٩٩٧). وعُقد اجتماع ثان في أواخر آب/أغسطس ١٩٩٩ لمواصلة تطوير هذا الجانب من التعاون. بيد أن المنتدى لم يشرع في مساعدة شرقي آسيا على استعادة النمو المرتفع إلا في المراحل المتأخرة من الأزمة.

جيم- الحاجة إلى توثيق التعاون المالي

من الصعب على الاقتصادات النامية أن تتجح بمفردها في الاندماج في بيئة السوق المالية المعولمة والتدفقات المالية الضخمة. وقد تقع اقتصادات شرقي آسيا، حتى بعد إبالتها من المحنة الراهنة، في أزمة نقدية جديدة ما لم تتعاون تعاوناً فعالاً في الميدان المالي. وتحتاج هذه الاقتصادات إلى إطار للتعاون الإقليمي أوثق من الإطار المنصوص عليه في نظامها النقدي السابق. وبعد انقضاء عامين على الأزمة، راجت شائعات تشير إلى احتمال تخفيض اليوان الصيني. واليوان عملة مغالى في قيمتها بالقياس إلى عملات شرقي آسيا الأخرى، وقد يُعمد إلى تخفيض قيمتها على الرغم من نفي الحكومة الصينية المتكرر لذلك. وحدث ذلك (وهو أمر محتمل في أي لحظة) قد يستتبع تخفيضاً تنافسياً لعملات أخرى في شرقي آسيا.

وينبغي لحكومات شرق يآسيا أن تشترك في إعادة تسعير عملاتها تمشياً مع اتفاقيتي بلازا أو سميثسونيان. ويفضل بالإضافة إلى ذلك أن يظل سعر الصرف الحالي لليوان مقابل دولار الولايات المتحدة على حاله وأن تُرفع قيمة العملات الآسيوية الأخرى، لتصحيح البخس الحالي في قيمة أسعار صرفها الحقيقية. وسيفضي ذلك إلى تصحيح المغالاة الحالية في قيمة اليوان وتبديد المخاوف بشأن احتمال تخفيض قيمته.

وسيؤدي هذا الترتيب الشامل للمنطقة إلى وجود مجموعة مستقرة من أسعار الصرف المتبادلة بين عملات شرقي آسيا. وستربطفرادى العملات معا بسلة من العملات تتضمن دولار الولايات المتحدة والين والوحدة النقدية الأوروبية، على أن يعكس نصيب هذه العملات في التجارة والاستثمار وزنها في المنطقة. وينبغي تحديد نطاق مشترك لفرادى العملات يتراوح ما بين ٥ و ١٠ في المائة لتعديلها وفقاً للتغيرات في السوق.

وينبغي بالإضافة إلى ذلك أن تعتمد اقتصادات شرقي آسيا حداً أدنى من التنسيق بين سياساتها في مجال الاقتصاد الكلي. وهذا يعني أن عليها أن تضع أهدافاً محددة لمعدل التضخم وأن تعتمد مجموعة من المعدلات القصوى للديون الحكومية، وعجز ميزان المدفوعات، والدين الخارجي بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. وينبغي توطيد هذه النسب المستهدفة من خلال الرصد المتبادل والإنذار المبكر لتلافياً لتكرار الاضطرابات الكبيرة في الاقتصاد الكلي. ومن المهم كسب ثقة الأسواق في ديمومة استقرار نظم العملات في شرقي آسيا لفترة زمنية معينة.

دال- تدابير التيسير الإقليمي والتعاون الاقتصادي والتقني

كانت الأزمة النقدية حجر عثرة أمام الجهود التي بذلتها الاقتصادات النامية في شرقي آسيا لمواجهة تحدي العولمة. وبقي كل من رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ومنندى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ عاجزا عن مساعدة هذه الاقتصادات على تلافى الأزمة في الوقت المناسب، ولكنهما ينبريان الآن لمساعدتها على العودة إلى طريق النمو. ومن شأن توثيق التعاون الإقليمي أن يمكّن هذه الاقتصادات من الاستجابة للعولمة بفعالية أكبر وجني المزيد من ثمارها مع تقليل آثارها الضارة إلى أدنى حد.

وفيما يخص التحرير وإزالة الضوابط، لم تغير الرابطة ولا المنتدى اتجاههما على الرغم من الأزمة. وأكد اجتماع القمة الذي عقدته الرابطة في هانوي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ التزامها بمواصلة التحرير عن طريق ترتيب التجارة الحرة. ولئن أفيد أن بعض الاقتصادات قلبت اتجاه التحرير في بعض القطاعات الحساسة فإن أعضاء كثيرين في المنتدى كانوا أوفياء لالتزاماتهم باتفاقات جولة أوروغواي وواصلوا التحرير بصفة منفردة التحرير كما يتبين ذلك من خطة عمل كل منهم. وساعد هذا الالتزام المشترك كل عضو من الأعضاء على مواصلة خطته الخاصة بالتحرير على الرغم من اشتداد مقاومة الفئات ذات المصالح المكتسبة للإصلاحات وزيادة النزعة الحمائية في الاقتصادات التي عصفت بها الأزمة.

وتكمن ميزة المنتدى في أنه يهدف إلى تنفيذ تدابير التيسير والتعاون الاقتصادي والتقني مقرونة بالتحرير، على النحو المنصوص عليه في برنامج عمل أوساكا (منتدى التعاون الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، ١٩٩٥). وتشمل تدابير التيسير ترشيد الإجراءات الجمركية، ومواءمة القواعد والمعايير، وتبسيط إجراءات الحصول على التأشيرات، وما إلى ذلك. أما التعاون الاقتصادي والتقني فيعني بصفة رئيسية بالتعاون التقني في تنمية الموارد البشرية، وترويج التجارة والاستثمار، وحماية البيئة. وينبغي تنفيذ هذه الأنشطة التعاونية بالتوازي مع تدابير التحرير. وخلافا لتدابير التحرير، لا تثير هذه الأنشطة مقاومة قوية من الفئات المحلية ذات المصالح المكتسبة. وأقام المنتدى إطارا فعالا لتوفير المساعدة للاقتصادات النامية في الحالات التي تعجز فيها عن تنفيذ هذه الأنشطة تنفيذا فعالا بسبب نقص الموارد البشرية والمعارف التكنولوجية. ولما كان يتعين تنفيذ تدابير التيسير تنفيذا مشتركا ومتسقا فقد عمد المنتدى إلى تعزيز هذه التدابير في خطط العمل المشتركة، كي يزيد من احتمالات تقدمها بصورة مطردة نحو تحقيق أهداف بوغور المشار إليها أعلاه (يامازاوا، ١٩٩٨ ب).

وتشكل تدابير التيسير والتعاون الاقتصادي والتقني "ميزة" على اتفاقات منظمة التجارة العالمية واتفاقات التجارة الحرة. ونحا المنتدى منذ إنشائه منحى تدابير التيسير والتعاون الاقتصادي والتقني لأنه يضم عددا كبيرا من الاقتصادات النامية. وفيما يلي العناصر الرئيسية للتعاون الاقتصادي والتقني:

ستواصل اقتصادات منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ تعاونها الاقتصادي والتقني بغية تحقيق النمو المستدام والتنمية المنصفة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وستعمل في الوقت نفسه على تقليص أوجه التفاوت الاقتصادي فيما بينها وتحسين الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لجميع شعوبنا (منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، ١٩٩٥).

ومن جهة أخرى، لا تستطيع مجموعات التعاون الإقليمي الأخرى المؤلفة من اقتصادات نامية حصرا توفير هذه المساعدة إلى الأعضاء الآخرين. ولم تستطع رابطة أمم جنوب شرقي آسيا توفير هذه المساعدة داخل المجموعة واكتفت بتحديد مهل أطول للأعضاء الجدد لإتمام التخفيضات التعريفية الملزم بها. وحتى اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية المؤلف من بلدان متقدمة ونامية لا يتضمن توفير هذه المساعدة من الأعضاء المتقدمين إلى

الأعضاء النامين. ولذلك، ينبغي لاقتصادات شرقي آسيا النامية أن تحقق أقصى فائدة يوفرها التعاون الإقليمي في إطار المنتدى.

سادسا- تدابير ثلاثية المستوى لمواجهة تحدي العولمة

كانت اقتصادات شرقي آسيا النامية ولا تزال التجمع الرائد في الاستجابة للعولمة بنجاح، مستفيدة من الفرص التي تتيحها العولمة ومقللة قدر الإمكان من آثارها الضارة. ولن تلبث أن تحذو حذوها اقتصادات نامية أخرى في سعيها إلى تحقيق التنمية الاقتصادية. وعلى هذا النحو، ستكون التدابير الخاصة باقتصادات شرقي آسيا ملائمة لاقتصادات نامية أخرى أيضا.

وجدير بالملاحظة أن استئناف معدلات الإنتاج والعمالة والنمو ليس كافيا وحده كي تسترد اقتصادات شرقي آسيا النامية عافيتها. ولا بد لها من القضاء على العوامل التي أحدثت الأزمة الراهنة إذا أرادت منع وقوع أزمة نقدية جديدة ومواصلة سبيل النمو المطرد الذي عادت إليه في مطلع عام ١٩٩٩. وفيما يلي موجز للتدابير التي تسمح بتحقيق ذلك على مستويات ثلاثة هي المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

فعلى الصعيد الوطني، لا تزال أسسها الاقتصادية صالحة وستدعم تنشيط اقتصاداتها. إلا أنه ينبغي تقييم جوانب القصور الهيكلي لديها في عملية الانتعاش. وينبغي تعزيز نظمها المالية كي تصمد في وجه الاضطرابات التي تتعرض لها الأسواق من حين لآخر. وينبغي تحسين إدارة شركاتها التجارية لزيادة قدرتها على منافسة الشركات المتعددة الجنسيات من دون مساعدة حكومية. وبالإضافة إلى ذلك، قد يلزم تجميد قابلية تحويل الحسابات الرأسمالية تجميدا مؤقتا تحسبا لأي هجوم مضاربي جدي.

وعلى الصعيد الإقليمي، لا تملك الاقتصادات النامية، بداهة، القدرة الكاملة على بذل كل هذه الجهود بمفردها. وهي تحتاج إلى المساعدة بأشكال مختلفة: المساعدة التقنية للتحرير والتيسير، وتعزيز النظم المالية لكل منها، وتوفير الدعم المعنوي أو الالتزام المشترك بمواصلة الإصلاح الهيكلي. وتتفد هذه التدابير التعاونية فعلا عن طريق منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ. وأيد إعلان قادة المنتدى الصادر في أوكلاند في عام ١٩٩٩ التزامهم باستخدام أقصى طاقات التجمع في هذا الاتجاه. وشدد قادة المنتدى على "مبادئ المنافسة" في تحسين الأسواق وزيادة كفاءتها، على الصعيدين المحلي والدولي، وأعلنوا التزامهم بمساعدة الأعضاء من البلدان النامية في "بناء القدرات" (منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، ١٩٩٩؛ مؤتمر التجارة والتنمية في منطقة المحيط الهادئ، ١٩٩٩). ويجب أن يعزز وزراء مالية المنتدى تعاونهم بغية تلافي تجدد الأزمة النقدية في المنطقة عن طريق تثبيت أسعار الصرف، والإسراع في توفير أموال الإغاثة عند وقوع أزمات السيولة، وإنشاء شبكة للتعاون في مجال سياسات الاقتصاد الكلي. وينبغي أيضا في سياق التعاون الإقليمي مواصلة المقايسة المتعددة بين أسعار صرف العملات الإقليمية وربطها ربطا مشتركا بسلة عملات على النحو المذكور آنفا.

وعلى الصعيد العالمي، لا يزال يتعين الاضطلاع بعدة مهام لمواجهة الأزمة النقدية والاقتصادية. ويعتمد استقرار النظام النقدي الإقليمي اعتمادا حاسما على التحكم المدروس في حركة رؤوس الأموال المتقلبة، وهذا أمر أصعب من أن يقدر عليه التعاون الإقليمي. وينبغي اعتماد إجراء روتيني لمنع التقلبات المفاجئة لحركة رؤوس الأموال من إحداث أزمة سيولة في اقتصاد أحد الأعضاء. ويجب اعتماد تدابير تنظيمية مناسبة لمواجهة التدفقات المفاجئة لرؤوس الأموال.

وينبغي تعزيز صندوق النقد الدولي بحيث يستطيع الإسراع في توفير أموال الإغاثة إلى عضو من الأعضاء وقع اقتصاده في أزمة سيولة. وينبغي وضع ترتيب إقليمي ما للإقراض وإعادة الشراء في المنطقة لتكميل عمل صندوق النقد الدولي. ولا بد أيضا من الحفاظ على استقرار أسعار الصرف بين العملات الرئيسية، أي بين دولار الولايات المتحدة واليورو والين. ولكل من صندوق النقد الدولي والاجتماعات التي يعقدها وزراء المالية ومحافظو المصارف المركزية لمجموعة السبعة دور يؤديه في هذا المجال، بما في ذلك تحقيق القدر الأدنى من تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي بين الجهات الفاعلة الرئيسية.

ولا بد أيضا من التعاون على الصعيد العالمي لمعالجة القضايا الأخرى التي تشترك فيها الاقتصادات النامية في مختلف المناطق. ويجب أن تقوم المنظمات الدولية، مثل الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي، فضلا عن مصارف التنمية الإقليمية، بتعزيز سياسات التحرير والتيسير من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، كما يجب أن تقدم في الوقت نفسه المساعدة التقنية اللازمة لجميع الاقتصادات النامية. ويوفر منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ هذه المساعدة إلى أعضائه من البلدان النامية، ولكن ينبغي توفيرها أيضا لسائر الاقتصادات النامية التي لا تستطيع نيلها بسهولة. وينبغي أن تشمل جهود هذه المنظمات أيضا أنواعا أخرى من القضايا العالمية، مثل آثار غازات الدفيئة، والانفجار السكاني واحتمالات نقص الغذاء. وتتصدى لهذه القضايا العالمية فعلا فرقة عمل تابعة للمنتدى (الفريق المعني بالأغذية والتنمية الاقتصادية والطاقة والبيئة والسكان)، وينبغي عولمة جهودها لمعالجة هذه القضايا معالجة فعالة.

والاعتماد على الذات أمر لا غنى عنه كي تستجيب الاقتصادات النامية بصورة فعالة لتحديات العولمة. ومن الممكن في الوقت نفسه أن يوفر لها التعاون الإقليمي مساعدة في هذه الجهود، ويجب توطيد أركان نظام عالمي يمكنها من الاستفادة من العولمة. وتتيح التجربة الحديثة العهد لاقتصادات شرقي آسيا مثالا لكيفية القيام بذلك.

المراجع